هذه الخطة.

٢ ـ ان توافق الحكومة الاسرائيلية، رسمياً، على خطة شولتس.

٣ ـ ان يكون الوفد الاسرائيلي مستعداً للتفاوض حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، والّا يتمسك بما نصّت عليه معاهدة كامب ديفيد بهذا الخصوص (**المصدر نفسه**).

وقد قام شولتس بمحاولة لاقناع المسؤولين السوريين بقبول هذه الخطة، فأوفد، لهذا الغرض، مساعده ريتشارد مورفي الى دمشق للبحث في هذه المسألة مع القيادة السورية، لكن الأخيرة، رفضت الخطة بصورة قاطعة. ولما علمت موسكو بمضمون الخطة، بعثت الحكومة السوفياتية، اثر ذلك، رسالة الى شولتس تبلغ اليه فيها استياءها من هذه المحاولة الهادفة، في نظر موسكو، الى تجاوز مؤتمر السلام الدولي المقترح، والقفز عما يمكن ان تثمر عنه قمة واشنطن (**المصدر نفسه**).

قمة واشنطن والنزاعات الاقليمية

لقد بدا في الاعداد لقمة الأيام الثلاثة في واشنطن بين الرئيس الاميركي رونالد ريغان والزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، ان القمة سوف تكتفي بأخذ العلم بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وسوف تنكبّ على الاهتمام باتفاقية تخفيض التسلح النووي، وانها سوف تكون «محشورة»، بسبب ضيق الوقت، لمعالجة رزمة من النزاعات الاقليمية. أما عن ملفّات تلك النزعات التي حملها الاثنان، فانها لا تحوي، في مجملها، الا خطوطاً عريضة، وأوراق عمل برسم البحث في حلول لها. أما التفاصيل، فتعقيدات لا تعني الكبار (هنري كيسنجر، **نيوزويك**، ٢١/١٢/١٩٨٧، ص ٢٥).

وفي ما يخص النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فان موقف غورباتشيوف منه، هو الالتزام بالثوابت السوفياتية المكررة منذ ١٩٦٧، وفي مقدمها الاستناد الى القرار ٢٤٢ وبقية قرارات الامم المتحدة، في اطار مؤتمر دولي، تشرف عليه المنظمة الدولية، بمشاركة فعالة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ومشاركة أطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف.

الا ان المشاركة السوفياتية في الحل، لها أبعاد اقليمية، لا تقتصر، بالطبع، على النزاع العربي ـ الاسرائيلي بحد ذاته، وبصفة خاصة افغانستان وهجرة اليهود السوفيات (**تايم**، ٢١/١٢/١٩٨٧، ص ١٤)، وهما ورقتا مساومة هامتان بين القوتين العظميين، وانعكاساتهما، مباشرة، على مواقفهما ازاء ذلك النزاع، والشق الفلسطيني منه، على وجه التحديد. ولولا يقين موسكو بأن الولايات المتحدة لا تزال تصرّ على حرمانها من لعب أي دور في هذا النزاع، لما عادت، من جديد، الى التمسك بالثوابت. ومما له دلالة، هنا، ان غورباتشيوف اظهر ما يمكن وصفه بـ «التراخي»، لدى اجابته عن سؤال عما اذا كان عقد مؤتمر دولي للسلام لم يعد يشكّل احدى أولويات السياسة السوفياتية، حيث لم يشر الى الشعب الفلسطيني او الى م.ت.ف. خلال الاجابة المذكورة. وقال: «انه طلب من الرئيس الاميركي اعادة النظر بموقف ادارته تجاه تحضير عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط». ودعا الى الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع، معتبراً ان التحضير للمؤتمر يجب ألّا يكون «مصدر قلق» للولايات المتحدة، «خصوصاً انه في اطار هذه العملية يمكن عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية واقليمية... وفي استطاعة ممثلي اسرائيل ان يجتمعوا مباشرة بممثلي الدول العربية»، ورأى ان «التقدم ممكن في هذا المجال» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١١/١٢/١٩٨٧).

وبهذا المعنى، فان التطرق الى ملف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والشق الفلسطيني منه، في القمة، كان عارضاً و «بالواسطة». وليس صدفة ان يكون البيان الختامي واضحاً بالنسبة الى قضيتي الحد من التسلح والعلاقات الثنائية، ويتسم بالغموض، والاقتضاب، بالنسبة الى النزاعات الاقليمية. وبصدد هذه الاخيرة، أوضح البيان ان الجانبين اعترفا بوجود «خلافات جدية»، لكنهما اتفقا على أهمية تبادل المشاورات، في انتظام. وفي البيان، أيضاً، ان الزعيمين لاحظا تزايد أهمية حل النزاعات الاقليمية، «لتخفيف حدة التوتر الدولي، وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب»، و «انهما اتفقا على ان هدف الحوار الاميركي ـ السوفياتي هو مساعدة أطراف النزاعات الاقليمية على